

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

إعداد

أ.م.د/ علاء عاشور عبدالله زلط

أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد
بكلية التجارة جامعة المنوفية

د. محمد عبدالمقصود أبو سليمان

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
بكلية التجارة جامعة المنوفية

أ/ نجلاء فتحى محمد محمد

باحث ماجستير ووكيل حسابات
بالمديرية المالية بالمنوفية

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

ملخص الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف على محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) وذلك بالتطبيق على الوحدات الحكومية بمحافظة المنوفية، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٢٠٢) فردا من موظفي الحسابات بالوحدات الحكومية والسادة ممثلي وزارة المالية، بالإضافة إلى السادة مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود إختلافات بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بكل من محددات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وآليات الرقابة على المال العام، ووجود علاقة إرتباط بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وآليات الرقابة على المال العام.

- الكلمات الدالة: الرقابة المالية، محددات الرقابة المالية، نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS.

Abstract

The main objective of this study is to identify the determinants of evaluating financial control over public money in the light of the government financial information management system (GFMIS) by applyin it to government units in Menoufia Governorate. Representatives of the Ministry of Finance, in addition to the auditors of the Central Auditing Organization. The study concluded that there are differences between the opinions of the respondents regarding each of the determinants of the accounting information system in government units and the mechanisms of control over public funds, and the existence of a correlation between the application of the accounting information system in government units and the mechanisms of control over public funds

- **Key words:** financial control, determinants of financial control, government financial information management system GFMIS.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

أولاً: مقدمة الدراسة.

تسعى وزارة المالية لتحسين أدائها المالي، إذ أنها تبذل جهوداً كبيرة لتطوير أدوات وآليات عمل الإدارة المالية الحكومية من خلال توفير قاعدة بيانات مالية موحدة تساهم في دعم عمليات اتخاذ القرارات المالية الحكومية بهدف دعم الإصلاح المالي بالدولة وزيادة الشفافية وتحسين الكفاءة والفعالية وتحقيق اقتصاديات الخدمات العامة من خلال تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) الذي يعد أحد أنظمة تخطيط موارد المشروعات (ERP)، والتي تعرف كبرمجيات للتكيف مع متطلبات العمل بالمؤسسات المختلفة، وتتكون من أنظمة فرعية متكاملة تخدم وظائف متعددة داخل بيئة العمل، منها أنظمة المدفوعات والمقبوضات، مما يمكن المؤسسات من استخدام وإدارة مواردها المعلوماتية والمادية والبشرية بكفاءة وفعالية عن طريق توفير حل متكامل لكافة حاجاتها المتعلقة بمعالجة المعلومات.

ويمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر نقلة نوعية في مجال المالية العامة والمحاسبة الحكومية من خلال الانتقال من العمل بالأساليب اليدوية أو أنظمة المعلوماتية المالية غير المترابطة واستبدالها بنظام إدارة معلومات حكومي موحد ومتكامل يتوافق مع معايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والممارسات الرشيدة في هذا المجال من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة الشاملة في الوقت المناسب لدعم عملية صنع القرارات بما يضمن جودة وشفافية الخدمات المالية الحكومية .

وقد بدأت بوادر تنفيذ نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية منذ العام ٢٠٠٤ حينما تم البدء في ميكنة إعداد الموازنة العامة للدولة وفي عام ٢٠٠٦ تم البدء في ميكنة إعداد الحسابات الختامية بنجاح حتى إصدار التقارير المطلوبة لقطاع الحسابات الختامية، وفي العام ٢٠٠٩ تم الإنتهاء من ميكنة هيئات الموازنة من خلال إدخال رأي الجهة وميكنة جزء من الوحدات الحسابية على إدخال استمارة ٧٥ ع ج وفي العام ٢٠١٠ تم إنشاء شجرة الحسابات الثالثة والبدء في ميكنة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وهو الخاص بنظام إدارة المعلومات المحاسبية الحكومية ورفع كفاءة إدارة المال العام، وفي العام ٢٠١٢ تم البدء في وضع حلول تكنولوجية لميكنة رواتب العاملين بقطاع الأمانة العامة ثم إنشاء مكتب ربط منظومة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية بحساب الخزانة الموحد) www.gfmis.gov.eg).

ويعد نظام إدارة المعلومات المالية (GFMIS) في الوقت الحاضر المسئول عن توفير معلومات مالية حكومية لجميع الإدارات في الوزارات الحكومية فهو جزء لا يتجزأ من التنظيم الإداري المعني بتوفير البيانات والمعلومات فجميع الأنظمة تهدف إلى توفير معلومات ملائمة من أجل الرقابة على المال العام .

وتحظى الرقابة على المال العام بأهمية خاصة في الجهود الحكومية والأكاديمية علي حد سواء خاصة في ظل ندرة الموارد الاقتصادية مع زيادة الإنفاق العام في الآونة الأخيرة نتيجة للظروف الاقتصادية التي تمر بها كل دول العالم، وكل تلك الظروف ساعدت على زيادة أهمية تطوير أدوات الرقابة بهدف المحافظة على تطبيق إجراءات المراجعة على عمليات الصرف الحكومي وعمليات تحصيل الإيرادات بما يساهم في المحافظة على المال العام نتيجة التقيد ببند الموازنة العامة.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تعد الرقابة المالية من أهم الأدوات التي تمتلكها الدولة في الرقابة على مواردها وإستخداماتها، وتتمثل الرقابة المالية الحكومية في جهتين وهما الرقابة المالية قبل الصرف المتمثلة في وزارة المالية، والرقابة المالية بعد الصرف والمتمثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

وتبقى إشكالية الرقابة على المال العام وترشيده إنفاقه الشغل الشاغل للحكومات المعاصرة سواء كان في إقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وإن كان بنسب مختلفة، وفي ظل التزايد الكبير في حجم الإنفاق الحكومي في وحدات الإدارة المحلية بالدولة بالزيادة المضطرة من عام لآخر ففي عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغ قيمة الإنفاق العام (١٣٧١٨٩٥٩٥) مليار جنية وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ قيمة الإنفاق العام (١٥٤١٥١٧١١) مليار جنية بالشكل الذي أدى إلى زيادة قيمة العجز ففي عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بلغ عجز موازنة وحدات الإدارة المحلية بالدولة (١٢٥٧٠١٧٩٧) مليار جنية وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بلغ عجز موازنة (١٣٦٢٧٥٢٩٣) مليار جنية (موقع وزارة المالية - الصورة الإجمالية لموازنة الإدارة المحلية) مما دعى الحكومة إلى ضرورة مراقبة المبالغ التي يتم إنفاقها وأوجه ومبررات صرف تلك النفقات والتأكد من عدم المغالاة والإسراف فيها من خلال التركيز على الرقابة المالية الصارمة على عمليات الإنفاق الحكومي.

وتتبلور مشكلة الدراسة في ضعف النظم الرقابية وما يتبعه من ضعف في الأداء المالى الحكومى يتمثل في عدم قدرة الموازنة العامة للدولة على قياس ورقابة الإنفاق الحكومى، وضعف نظام الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، وعدم إهتمام التقارير الحكومية بتوفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القراء، بالإضافة إلي قصور القوانين واللوائح المالية في ترشيده الإنفاق الحكومى، وقصور النظام المحاسبي الحكومى التقليدى في مواكبة التطورات الحديثة في مجال نظم المعلومات المحاسبية، ومدى ملائمتة لإجراءات الموازنة العامة لتعزيز دورها في إدارة المال العام والرقابة عليه، وكون النظام المحاسبي الحكومى هو الأساس في إدارة المال العام والرقابة عليه في جميع الوزارات والوحدات الحكومية فهو المسؤول عن قياس الإيرادات والنفقات العامة للدولة وإثباتها وتوفيرها في شكل تقارير مالية توضح حقيقة سير الإنفاق في الدولة بالإضافة إلى توفير البيانات المالية الدقيقة التي تعتبر المحرك الأساسي لعملية التخطيط للإنفاق ولتطوير النظام المحاسبي، وقد قامت الحكومة بتطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بهدف تحسين دور النظام المحاسبي الحكومى في دعم نظام الرقابة على المال العام من خلال تنفيذ الموازنة العامة للدولة وفق قواعد الحسابات المعتمدة، حيث توفر هذه المنظومة معلومات مالية دقيقة عن مختلف أوجه الإيرادات والإنفاق العام، وكذلك التنبيه الحظى لحالات عدم الإلتزام بحدود الصرف أو التجاوزات على مستوى كافة قطاعات الدولة (أحمد، ٢٠٢٠؛ كمال، ٢٠٢١).

وفي ضوء ما سبق يمكن توصيف المشكلة البحثية من خلال مجموعة من التساؤلات الآتية:-

- ١- إلي أي مدى توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بمحددات نظام المعلومات المحاسبى الحكومى في الوحدات الحكومية؟
- ٢- إلي أي مدى توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بآليات الرقابة على المال العام في الوحدات الحكومية؟
- ٣- هل توجد علاقة بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبى الحكومى والرقابة على المال العام في الوحدات الحكومية؟
- ٤- هل يوجد تأثير لتطبيق نظام المعلومات المحاسبى الحكومى على الرقابة على المال العام في الوحدات الحكومية؟

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

ثالثاً: الدراسات السابقة

تم تقسيم الدراسات السابقة إلى مجموعتين من الدراسات التي تمثل متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى في مجال الرقابة المالية:

تعددت الجهود البحثية ذات الصلة بمجال الرقابة على المال العام، والتي يمكن عرضها على النحو التالي :

- ١- **دراسة (المطيري، ٢٠٢٠)** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على تفعيل معايير الحوكمة بالجهات الحكومية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ضرورة التزام الموظفين القائمين بمهمة الرقابة وتعاونهم وخبرتهم وقدرتهم الفنية بطبيعة عمل الرقابة المالية من جانب الديوان على الجهات الخاضعة له، كما أشارت النتائج إلى أهمية إختيار وتأهيل الموظفين وتعيينهم وفق ضوابط مهنية مناسبة، وعلاوة على ذلك ضرورة إتقان الموظفين الأساليب الحديثة والتقنيات التكنولوجية بمجال الرقابة المالية.
- ٢- **دراسة (أحمد، ٢٠٢٠)** هدفت هذه الدراسة أيضاً إلى التعرف على أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومية (GFMIS) وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS&GPOS على أبعاد فعالية الرقابة المالية وتشمل كل من (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والإتصال، والمتابعة). وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (٢٢٤) فرداً من مديري ووكلاء الحسابات بالوحدات الحسابية بمحافظة الدقهلية ونسبة الإستجابة الصالحة للإستخدام حوالى ٩٠٪، بهدف إختبار مدى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير معنوي لأبعاد نظام معلومات إدارة مالية الحكومية (GFMIS) وما يكمله من نظم الدفع والتحصيل الإلكتروني الحكومي GPS&GPOS (جودة النظام، وجودة الخدمة، وجودة المعلومات، وجودة العنصر البشري) على أبعاد فعالية الرقابة المالية وتشمل كل من (بيئة الرقابة، وتقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة، والمعلومات والإتصال، والمتابعة).
- ٣- **دراسة (على، ٢٠٢٠)** تحليل دور نظم المعلومات المحاسبية في تدعيم الرقابة المالية في القطاع الحكومي بليبيا، من خلال رصد وتقييم أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المستخدمة على فاعية المراجعة الداخلية بالقطاع الحكومي بليبيا. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود إدراك لدور نظم المعلومات المحاسبية في توفير معلومات تتمتع بدرجة عالية من الموثوقية، ودور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تقديم المعلومات المطلوبة للمراجعين الداخليين في الوقت المناسب، كما أشارت النتائج إلى أهمية تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لزيادة فاعلية المراجعة الداخلية .
- ٤- **دراسة (عبد الكريم، ٢٠٢٠)** وفي نفس السياق قياس أثر تطوير الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية علي تحسين أداء الأجهزة الرقابية العليا في ليبيا. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى الأهمية الكبيرة للرقابة الداخلية نتيجة لكبر حجم الوحدات الحكومية وتعقد عملياتها وصعوبة الإتصال بين المستويات، ووجود هذه الصعوبات في إصدار تقرير للرقابة الداخلية بإعتبارها أحد العناصر المهمة في النظام المحاسبي والهيكلي التنظيمي للوحدات الحكومي والأساس الذي يعتمد عليه متخذى القرارات.
- ٥- **دراسة (Lozitskaya & Voronina, 2020)** كما هدفت هذه الدراسة إلى تحليل نظام الرقابة المالية العامة باستخدام الأساليب الحديثة لتدقيق الأداء في روسيا، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود قاعدة تنظيمية وقانونية ومعلوماتية للتحويل إلى نظام رقابة الأداء، وضرورة أن تكمل هيئات الرقابة الداخلية

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

- الممثلة من قبل الخزانة الفيدرالية للاتحاد الروسي الهيئات التي تقوم برقابة الأداء بما يساعد في المستقبل على بناء نظام متكامل لمراجعة الأداء.
- ٦- **دراسة (الجيار، ٢٠٢١)** كذلك استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية في تحسين خطة التدفقات النقدية في ظل استخدام الحكومة لبرنامج GFMIS. وقد أشارت نتائج الدراسة ضرورة تكامل نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وضرورة تطوير نظام الرقابة ليمد مسؤولي الجهاز المركزي بالتطور التكنولوجي اللازم لتكامل نظام الرقابة الداخلية وذلك للحد من الفساد المالي والإداري، وضرورة تطبيق موازنة البرامج والأداء على القطاعات الحكومية، وكذلك أهمية العمل على عقد دورات لتدريب المحاسبين العاملين بالمنشآت الحكومية على التشغيل الإلكتروني.
- ٧- **دراسة (السريحي، ٢٠٢١)** أيضاً هدفت هذه الدراسة تحليل دور الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن بهدف التعرف على المشاكل والمعوقات التي تحدد من دوره في الرقابة على المال العام والرقابة على الإنفاق الإستثماري بشكل خاص، والتعرف على طبيعة التعارض والتداخل في المهام والصلاحيات مع الأجهزة الرقابية الأخرى القائمة، وتقديم رؤية لتطوير أداء الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني بما يتواءم مع التطورات في المعايير الدولية للرقابة المالية الصادرة عن منظمة الانتوساي. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى واقع الممارسة الرقابية في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في اليمن على الإنفاق الإستثماري والذي يتسم بمستوى ضعيف ولا يرقى إلى المستوى المطلوب، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الجهاز يعاني من الإفتقار إلى نظام معلوماتي كاف وملائم وأن تطبيق معايير الإنتوساي يمكن أن تؤدي إلى زيادة فاعلية الدور الرقابي للجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة اليمني.
- ٨- **دراسة (كمال، ٢٠٢١)** عرض أهمية عمليات الرقابة وخاصة الرقابة المالية الحكومية وذلك من خلال تحليل للواقع العملي لأجهزة الرقابة المالية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم تحقيق الرقابة المالية الكاملة بسبب عدم وجود هيكلية سليمة بالإضافة إلى ضعف الإجراءات التي تتخذها الحكومة في المحافظة على المال العام مما يعوق إكتشاف بعض المخالفات حيث يوجد تداخل في السلطات والمسئوليات بين أقسام وإدارات الوحدة الإدارية الحكومية أدى إلى إنخفاض وضعف في كفاءة الأداء الرقابي وإفتقار الجهاز الحكومي لجزء مهم في الرقابة وهو الرقابة قبل التنفيذ (الرقابة السابقة أو الرقابة الوقائية) فالمطبق حالياً يعتبر رقابة تقليدية لأنها تقوم فقط على أساس توضيح ما إذا كانت العمليات المالية التي تحققت للوحدة قد أديرت بصورة مناسبة ومطابقة للوائح والقوانين.

المجموعة الثانية تتعلق بنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية.

تعددت الجهود البحثية ذات الصلة بمجال نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية، ويمكن عرض هذه الدراسات على النحو التالي:

- ١- **دراسة (عبد العزيز، ٢٠٢٠)** حيث إستهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيقات أوراكل بالتطبيق على جامعة مدينة السادات، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود تحسينات على النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيقات أوراكل، ووجود تأثير لمقومات النظام المحاسبي الحكومي ومخرجات النظام المحاسبي من التقارير المحاسبية المطلوبة لمتخذ القرارات، وقد أشارت النتائج إلى أن وجود تلك التطبيقات داخل النظام المحاسبي الحكومي تعمل على زيادة فاعلية النظام المحاسبي الحكومي.
- ٢- **دراسة (تعلي، ٢٠٢٠)** كما هدفت هذه الدراسة التعرف على أهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادئ الحوكمة باستخدام برنامج GFMIS، وتحليل أوجه التكامل بين الأبعاد الرقابية لتطبيق

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

نظام GFMIS من جهة ومتطلبات ومقومات هيكل نظام الرقابة الداخلية المطبق بالوحدات الحاسوبية الحكومية، ودراسة حالة جامعة السادات بشأن تطبيق برنامج GFMIS على الوحدات الحاسوبية الحكومية بالجامعة ومدى ملاءمة مخرجات البرنامج للاحتياجات المعلوماتية لكافة الأطراف المستفيدة من البرنامج، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن نظام إدارة المعلومات الحكومية يؤدي إلى فرض ضوابط رقابية مالية ومحاسبية فعالة مقارنة بالنظام التقليدي لكونها تعكس حركة الموقف المالي بمنتهى الوضوح والشفافية، كما أشارت النتائج أيضاً إلى دور نظام إدارة المعلومات الحكومية في تفعيل الدور الرقابي على التطبيقات الإلكترونية من حيث الرقابة على المدخلات، والرقابة على تشغيل البيانات والرقابة على المخرجات وتحقيق تطبيق نظام إدارة المعلومات الحكومية للإطار الرقابي المرجو منه.

٣- **دراسة (عظيمة، ٢٠٢٠)** كذلك أشارت هذه الدراسة إلى أوجه قصور النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات ذات الطابع الخاص لتحديد مدى فعالية استخدام نظام محاسبة المسؤولية كأداة لتطوير آليات النظام المحاسبي الحكومي، بالإضافة إلى بيان أثر تطبيق نظام محاسبة المسؤولية على وظائف الإدارة في الوحدات ذات الطابع الخاص من تخطيط ورقابة وتقييم أداء، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن النظام المحاسبي الحكومي بوضعه الراهن في الوحدات ذات الطابع الخاص يعاني من أوجه قصور عديدة تلحق بمختلف عناصره، وتساهم نظم الرقابة الداخلية ونظم المراجعة الحكومية والتقارير الحكومية في رفع كفاءة وفعالية الرقابة الإدارية في الوحدات ذات الطابع الخاصة، كما أشارت النتائج إلى أن نظام محاسبة المسؤولية يعتبر أداة هامة لتطوير آليات النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات ذات الطابع الخاص لرفع كفاءة وفعالية الرقابة الإدارية .

٤- **دراسة (حافظ، ٢٠٢١)** إلى الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة وفعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية وذلك بالتطبيق على جامعة المنصورة كأحد الوحدات الحكومية العامة، وقد أجريت الدراسة على عينة مكونة من (١٦٠) فرداً من ممثلي وزارة المالية ومراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات الوحدات الحكومية بمحافظة المنصورة بهدف اختبار مدى تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على فعالية الرقابة الداخلية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود إختلافات معنوية في آراء مفردات عينة الدراسة حول أهمية استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومية وفقاً لإختلاف الخبرة الوظيفية. كما أشارت نتائج الدراسة إلي أن استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومة يؤدي إلى تحسين فعالية الرقابة الداخلية في الوحدات الحكومية، وأن التدريب يعدل من العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومية وفعالية بيئة الرقابة الداخلية.

٥- **دراسة (محروس، ٢٠٢١)** تقييم نظام المعلومات الحكومي المصري ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير هذا النظام بالإضافة إلى بحث التحديات والمخاطر المرتبطة بتطبيق هذه التكنولوجيا وطرق مواجهة تلك التحديات والمخاطر، وقد أشارت نتائج الدراسة إلي دور التحول الإلكتروني في وحدات القطاع الحكومي في تطوير نظام الموازنة العامة للدولة من خلال تحقيق عدة مزايا أهمها المساعدة في تطبيق موازنة البرامج والأداء، والربط بين المستويات الإدارية، وتحقيق كفاءة أداء مهام الموازنة. كما أشارت نتائج الدراسة يعمل التحول الإلكتروني في وحدات القطاع الحكومي على تطوير نظام المحاسبة الحكومية، من خلال زيادة جودة التقارير جودة التقارير المالية الحكومية، والقدرة على توفير تقارير الإنجاز وتقييم الأداء.

٦- **دراسة (الغندور، ٢٠٢٢)** بيان أثر تطوير البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على فعالية التخطيط والرقابة في الوحدات الحكومية، وقد أشارت نتائج الدراسة أن البيئة المعلوماتية لنظام إدارة المعلومات المالية الحكومية لا تساعد في توفير معلومات تحقق فعالية التخطيط والرقابة وأن تطوير البيئة المعلوماتية من خلال تطبيق موازنة البرامج والأداء وإعداد التنبؤات باستخدام الأساس الصفري وإتباع

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

أساس الإستحقاق والمحاسبة عن الأصول الثابتة يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على توفير معلومات تعمل على تحقيق فعالية التخطيط والرقابة.

التعليق على الدراسات السابقة:

في ضوء ما تم عرضه من دراسات سابقة يتضح لنا الآتى:

- ١- إهتمت غالبية الدراسات السابقة بتصنيف الرقابة المالية وتطوير الرقابة الحكومية وضبط وترشيد الإنفاق، ودور الأجهزة الرقابية العليا في الرقابة.
 - ٢- إتفقت الدراسات السابقة في أن نظام إدارة المعلومات الحكومية في وحدات القطاع الحكومى يساهم في تطوير نظام الموازنة العامة للدولة من خلال تحقيق عدة مزايا أهمها المساعدة في تطبيق موازنة البرامج والأداء،
 - ٣- إتفقت الدراسات السابقة علي دور نظام إدارة المعلومات الحكومية في وحدات القطاع الحكومى في تطوير نظام المحاسبة الحكومية من خلال زيادة جودة التقارير جودة التقارير المالية الحكومية والقدرة على توفير تقارير الإنجاز وتقييم الأداء.
 - ٤- إهتمت غالبية الدراسات السابقة بعرض آليات النظام المحاسبى الحكومى وتقييم النظام المحاسبى فى ظل تطبيقات أوراكل وتطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية فى تطوير النظام المحاسبى الحكومى، وتطبيق الحكومة الإلكترونية على نظام المحاسبة الحكومية.
- وبناء عليه، تتمثل الفجوة البحثية للدراسة الحالية في دراسة دور نظام المعلومات المحاسبى الحكومى في الرقابة على المال العام في الوحدات الحكومية بالتطبيق علي محافظة المنوفية بهدف تحديد مكونات نظام المعلومات المحاسبى الحكومى في ظل تطبيق نظام معلومات مالية الحكومة وأثره علي الرقابة علي المال العام.

رابعاً: خطة الدراسة

سوف يتم تقسيم ما تبقى من الدراسة إلى ثمانية أقسام رئيسة وهى أهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وفروض الدراسة، ومكونات قائمة الإستقصاء، نتائج إختبار الفروض، ونتائج الدراسة، توصيات الدراسة، الدراسات المستقبلية وذلك علي النحو التالي:

خامساً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها على المستويين العلمى والعملى كما يلى:-

١- الأهمية العلمية:

تمكن الأهمية العلمية للدراسة فى أنها تستكمل الدراسات والبحوث النظرية والتطبيقية في مجال في مجال الرقابة المالية ونظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بالتطبيق علي الوحدات الحكومية في محافظة المنوفية من خلال دراسة موضوع هام أثار وما زال يثير جدلاً محاسيبياً فيما يتعلق بدور نظام المعلومات المحاسبية الحكومية الإلكتروني في الرقابة علي المال العام.

٢- الأهمية العملية:

تمكن الأهمية العملية للدراسة فى ضوء حداثة تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وما يكملها من نظام الدفع والتحصيل الإلكتروني GPS & GPOS ونظام Payroll بجميع الوحدات الحكومية بما يضمن إحكام الرقابة المالية على الإنفاق العام والتأكد من صحة وسلامة العمليات المالية.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

سادساً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) ، ويمكن تحقيق هذا الهدف الرئيسى من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية التالية:-

- ١- دراسة محددات نظام المعلومات المحاسبى فى الوحدات الحكومية.
- ٢- دراسة آليات الرقابة على المال العام فى الوحدات الحكومية.
- ٣- تحليل طبيعة العلاقة بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبى وآليات الرقابة على المال العام فى الوحدات الحكومية.
- ٤- تقييم تأثير تطبيق نظام المعلومات المحاسبى على الرقابة على المال العام فى الوحدات الحكومية.

سابعاً: فروض الدراسة

اعتمدت الدراسة فى تحقيق أهدافها والإجابة عن تنساؤلاتها على إختبار مدى صحة الفروض الاربعة الآتية:

الفرض الأول:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بمحددات نظام المعلومات المحاسبى فى الوحدات الحكومية

الفرض الثانى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فىا يتعلق باليات الرقابة على المال العام فى الوحدات الحكومية.

الفرض الثالث:

لا توجد علاقة ارتباط جوهريه ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبى فى الوحدات الحكومية والرقابة على المال العام.

الفرض الرابع:

لا يوجد تأثير معنوي ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام المعلومات المحاسبى فى الوحدات الحكومية على الرقابة على المال العام.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

ثامناً: منهجية البحث

لتقييم الظاهرة البحثية تم إجراء دراسة ميدانية من خلال الاعتماد على قائمة استقصاء وتمثل منهجية الدراسة الميدانية في الآتي:

١- مجتمع وعينة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة تم تحديد مجتمع الدراسة المتمثل في مسؤولي الحسابات، ومسؤولي الرقابة قبل الصرف، ومسؤولي الرقابة بعد الصرف في الوحدات الحكومية بمحافظة المنوفية حيث أنهم الطرف الأصيل في موضوع الدراسة، وقد بلغ عدد الإستمارات الصالحة للتحليل الإحصائي ٢٠٢ مفردة .

٢- أسلوب جمع بيانات الدراسة.

اعتمدت الدراسة على أسلوب الاستقصاء لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، حيث تم تصميم قائمة الاستقصاء بالإعتماد على المحاور المتعلقة بمحددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وقد تم إعدادها واختبار صلاحيتها ومصداقيتها وفقاً للضوابط التالية:

- أ- الاعتماد على مقياس ليكرت (Likert) الخماسي بحيث تتراوح أوزان الإجابات من موافق جداً (٥) إلى موافق (٤) إلى محايد (٣) إلى غير موافق (٢) إلى غير موافق على الإطلاق (١).
 - ب- تحكيم قائمة الاستقصاء من قبل أساتذة المراجعة والمحاسبة في الجامعات.
 - ج- تعديل بعض الأسئلة بالاستمارة بناء على نتائج التحكيم وملاحظات من السادة أساتذة المراجعة والمحاسبة في الجامعات.
 - د- حساب معامل ألفا كرونباخ لتحديد ثبات قائمة الاستقصاء وإقرار مدى الإعتماد عليها.
 - هـ- توييب قائمة الاستقصاء إلى الأجزاء التالية:
- الجزء الأول: ويتضمن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالخصائص الديموجرافية للمستقصي منهم مثل: الاسم، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، المركز الوظيفي، وعدد سنوات ممارسة المهنة.

الجزء الثاني: ويتضمن محورين هما: (نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية) ويتضمن محور هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية، (الرقابة على المال العام)، ويتضمن محدثات تقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبية الحكومي.

٣- الأساليب الإحصائية المستخدمة في اختبار مدى صحة الفروض الدراسة.

اعتمدت الدراسة في اختبار مدى صحة الفروض وتحقيق أهدافها والإجابة عن تساؤلاتها على مجموعة من الأساليب الإحصائية المتوفرة في حزم البرامج الإحصائية المتقدمة SPSS على النحو التالي:

- ١- تحليل ثبات المقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ **Alpha Cronbach** : ويمثل معامل ألفا متوسط المعاملات الناتجة عن تجزئة الإختبار إلى أجزاء بطرق مختلفة، وبذلك فإنه يمثل معامل الارتباط بين أي جزأين من أجزاء الإختبار.
- ٢- التحليل الوصفي للبيانات **Descriptive Analysis**: لتحديد خصائص عينة الدراسة من خلال الوسط الحسابي والانحراف المعياري، وذلك لرصد سلوك بيانات الدراسة.
- ٣- اختبار كروسكال ويلز **(Kruskal – Wallis)**: لتحديد الفروق بين اتجاهات المستقصي منهم طبقاً للخصائص الديموجرافية.
- ٤- تحليل إرتباط سبيرمان **(Spearman)**: لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

٥- تحليل الإتحاد المتعدد (Multiple Regression/Correlation Analysis): يعتبر أسلوب تحليل الإتحاد المتعدد وتحليل الارتباط المتعدد من أساليب التحليل الإحصائي التي تستخدم في حالة تعدد المتغيرات المستقلة، وذلك بغرض الكشف عن نوع وقوة العلاقة ودرجة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، بالإضافة إلى تقدير نموذج يساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع من خلال قيم المتغيرات المستقلة.

تاسعاً: نتائج الدراسة

اعتمدت الدراسة على تحليل متغيرات الدراسة بهدف التعرف على محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)، وفيما يلي تفسير نتائج التحليل الإحصائي :

١- صلاحية واعتمادية طرق جمع بيانات الدراسة

لتحديد درجة صلاحية ومدى الاعتماد على الأداة المستخدمة في قياس إستجابات مفردات العينة ومدى ملاءمتها لأهداف البحث، ومدى إمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي ومدى إمكانية تعميم هذه النتائج على مجتمع الدراسة، وذلك من خلال اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha ، لقياس ثبات أبعاد الاستقصاء ويكون المقياس مقبولاً إحصائياً إذا كانت قيمة ألفا (تساوي أو أكبر من 60%)، ويتم حساب معامل الصدق عن طريق حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (قيمة ألفا)، ويوضح الجدول رقم (١) قيمة الثبات والصدق لمحاوّر قائمة الاستقصاء وذلك على النحو التالي:

جدول (١)
اختبار ألفا كرونباخ لأبعاد الدراسة

معامل الصدق	قيمة ألفا (معامل الثبات)	عدد العبارات	أبعاد (عناصر الدراسة)
0.964	0.929	22	هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية.
0.850	0.723	7	مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية.
0.877	0.768	4	محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية.
0.943	0.889	5	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية.
0.950	0.903	6	التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية
0.974	0.948	34	الرقابة على المال العام
0.974	0.875	9	البيات تنفيذ الرقابة المالية على الاموال العامة في الوحدات الحكومية
0.942	0.886	7	الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي
0.928	0.860	10	المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي
0.928	0.917	8	المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي
0.982	0.964	56	النموذج

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

من الجدول رقم (١) السابق يتضح الآتي:

- أن إجمالي النسبة المئوية لمعامل الثبات بلغ (96.4%) بينما بلغ نسبة معامل الصدق (98.2%) وهي نسبة مقبولة إحصائياً مما يؤكد إمكانية الاعتماد على نتائج التحليلات الإحصائية وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة، حيث كان معامل الثبات على مستوى المتغيرات المستقلة ككل (92.9%).
 - بينما بلغت قيمة أكبر قيمة لمعامل الثبات للمتغير المستقل وهي التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بنسبة (90.3%)، وبلغت أقل قيم لمعامل الثبات للمتغير المستقل وهي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بنسبة (72.3%)، كما يتضح أن معامل الصدق على مستوى المتغيرات المستقلة ككل كان (96.4%)، وهي قيمة مقبولة إحصائياً.
 - وبلغت قيمة أكبر معامل الصدق للمتغير المستقل وهي التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومي بنسبة (95%)، بينما بلغت قيمة أقل لمعامل الصدق للمتغير المستقل وهي مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بنسبة (85%).
 - أما المتغير التابع فإن قيمة معامل الثبات على مستوى أسئلة الاستقصاء فقد بلغ (94.8%) وهي قيمة مقبولة إحصائياً.
 - بلغت أكبر قيمة لمعامل الثبات للمتغيرات التابعة وهي المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي بنسبة (91.7%)، في حين بلغ أقل قيمة لمعامل الثبات للمتغيرات التابعة وهي المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي بنسبة (86%).
 - أن معامل الصدق على مستوى المتغيرات التابعة كان (97.4%) وهي قيمة عالية إحصائياً، بينما بلغت قيمة أكبر معامل الصدق للمتغيرات التابعة وهي المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي بنسبة (95.8%)، في حين بلغت أقل قيمة لمعامل الصدق للمتغيرات التابعة وهي المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي بنسبة (92.8%).
- وفي ضوء النتائج السابقة يتضح أن أسئلة استمارة الإستقصاء المستخدمة في الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات الداخلي والإتساق، وهذا يعني إمكانية الاعتماد على نتائج القائمة والاطمئنان إلى مصداقيتها.

٢- نتائج التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يتناول هذا الجزء نتائج التحليل الإحصائي الوصفي المتعلق بتحليل محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) محل الدراسة، وللتحقق من ذلك تم تطبيق الأساليب الإحصائية الوصفية المتمثلة في المتوسط والانحراف المعياري في تحليل البيانات الخاصة باتجاهات المستقصى منهم، بهدف التعرف على أى العبارات التي حازت على أعلى وأقل درجات الاتفاق بين آراء المستقصى منهم، ويوضح الجدول رقم (٢) التالي ملخص التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية (GFMIS)

جدول رقم (٢)

ملخص التحليل الوصفي لآراء المستقصى منهم حول المحاور الرئيسية لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
0.399	4.523	هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية.
0.366	4.610	مدخلات نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.
0.446	4.693	محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.
0.561	4.420	مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.
0.531	4.371	التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية.
0.367	4.559	الرقابة على المال العام.
0.438	4.478	آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية.
0.446	4.662	الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبية الحكومي.
0.412	4.515	المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبية الحكومي.
0.472	4.580	المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبية الحكومي.

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول رقم (٢) السابق يتضح الآتي:

- هناك اتفاقاً بين آراء المستقصى منهم حول الأهمية النسبية للمحاور الرئيسة للدراسة.
- جاء محور محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية أعلى المحاور من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى منهم بمتوسط (4.693) وانحراف معياري (0.446).
- جاء محور التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية أقل المحاور من حيث الأهمية النسبية من بين آراء المستقصى بمتوسط (4.371) وانحراف معياري (0.531).

نتائج اختبار الفروض:

وفيما يلي نتائج التحليل الإحصائي التي توصلت إليها الدراسة فيما يتعلق باختبار مدى صحة فروض الدراسة وذلك على النحو التالي.

أ- نتائج اختبار صحة الفرض الأول:

لاختبار مدى صحة الفرض الأول للدراسة القائل "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بمحاور نظام المعلومات المحاسبية في الوحدات الحكومية"، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول اختبار كروسكال ويلز (Kruskal – Wallis) ويهدف هذا الأسلوب إلى اختبار معنوية الفروق بين استجابات المستقصى منهم، ويمكن تناول هذا الفرض من خلال الخصائص الديموجرافية الواردة في قائمة الإستقصاء طبقاً للفئة الوظيفية، ويوضح الجدول رقم (٣) التالي نتائج اختبار جوهريّة الفروق بين آراء المستقصى منهم لمحاور الدراسة حسب الفئة الوظيفية وذلك على النحو التالي:

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية (GFMIS)

جدول (٣)

اختبار جوهريّة الفروق بين آراء المستقصى منهم لمحاور الدراسة حسب الفئة الوظيفية

اختبار Kruskal Wallis		الفئة الوظيفية			المحور
P-value	Chi-Square	مسنول الرقابة بعد الصرف	مسنول الرقابة قبل الصرف	مسنول الحسابات	
0.053	5.864	94.86	110.18	88.66	مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية
0.764	0.539	102.15	103.55	97.20	محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية
0.003	11.442	80.73	113.54	90.28	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية
0.000	16.496	77.36	115.91	87.65	التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية
0.016	8.315	94.83	111.82	85.53	آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية
0.791	0.468	97.30	103.79	99.50	المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي
0.000	19.175	87.56	117.49	78.83	المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي
0.631	0.920	96.98	104.94	97.48	المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

* لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05

من الجدول رقم (٤) السابق يتضح الآتي:

- توجد فروق إحصائية بين آراء المستقصى حسب الوظيفة في أربعة محاور رئيسية وهم (مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية، التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية، آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية، المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي) لانخفاض مستوى المعنوية عن ٥٪
- في ضوء ما سبق يمكن رفض الفرض الأول القائل " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بمحاور نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية"، وقبول الفرض البديل القائل " توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم فيما يتعلق بمحاور نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية".

ب-نتائج اختبار صحة الفرض الثاني:

" لا توجد علاقة ارتباط جوهريّة ذات دلالة إحصائية بين نظام المعلومات المحاسبية والرقابة على المال العام"، وقد اعتمدت الدراسة على تحليل ارتباط سبيرمان (Spearman): والذي يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين متغيرات الدراسة في العينة محل الدراسة، ويوضح الجدول رقم (٤) التالي نتائج تحليل ارتباط سبيرمان لمتغيرات الدراسة.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية (GFMIS)

جدول رقم (٤) نتائج تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة

X4	X3	X2	X1	X	متغيرات الدراسة	
.638**	.654**	.619**	.648**	.763**	R	الرقابة على المال العام (Y)
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig.	
.659**	.617**	.565**	.636**	.739**	R	آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية (Y1)
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig.	
.442**	.492**	.507**	.477**	.570**	R	المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى (Y2)
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig.	
.590**	.562**	.467**	.585**	.658**	R	المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى (Y3)
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig.	
.440**	.508**	.513**	.465**	.574**	R	المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى (Y4)
0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	Sig.	

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

** دال عند مستوى المعنوية (0.01)

من الجدول السابق يتضح الآتى:

- أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردي معنوي بين متغيرات الدراسة الرئيسية من وجهه نظر المستقصى منهم، عند مستوى ثقة (95%)، بما يشير إلى وجود علاقة ارتباط بين هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية ومحددات الرقابة على المال العام.
- يوجد علاقة ارتباط طردي قوى ومعنوى بين كلٍ من (هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية وبين الرقابة على المال العام؛ هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية وبين آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية؛ التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبى في الوحدات الحكومية وبين آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية؛ مخرجات نظام المعلومات المحاسبى في الوحدات الحكومية)، وذلك بمعامل ارتباط (0.763)، (0.739)، (0.659)، (0.654) على الترتيب، عند مستوى معنوية (0.000).
- يوجد علاقة ارتباط طردي متوسط بين كلٍ من (التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبى في الوحدات الحكومية وبين المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى؛ مدخلات نظام المعلومات المحاسبى في الوحدات الحكومية وبين المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى؛ هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية وبين المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى)، وذلك بمعامل ارتباط (0.590)، (0.585)، (0.574) على الترتيب، عند مستوى معنوية (0.000).
- يوجد علاقة ارتباط طردي ضعيف بين كلٍ من (التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبى في الوحدات الحكومية وبين المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبى الحكومى؛ التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبى في الوحدات الحكومية وبين المحددات الأساسية لإعداد الحسابات

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي) وذلك بمعامل ارتباط (0.442)، (0.440)، على الترتيب، عند مستوى معنوية (0.000).

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض العدمي الثاني القائل "لا توجد علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية والرقابة على المال العام"، وقبول الفرض البديل الثاني والقائل "توجد علاقة ارتباط جوهرية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية والرقابة على المال العام".

ج- نتائج اختبار صحة الفرض الثالث:

" لا توجد تأثير ذات دلالة إحصائية بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية والرقابة على المال العام"، وقد تم الاعتماد على أسلوب تحليل الإنحدار التدريجي (Stepwise Regression) لاختبار مدى صحة هذا الفرض؛ ويهدف هذا الأسلوب إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة على الرقابة على المال العام، ويتفرع هذا الفرض إلى الفروض التالية: " لا يوجد تأثير معنوي لهيكل نظام المعلومات المحاسبية على الرقابة على المال العام في الوحدات الحكومية"، ويوضح جدول رقم (٥) التالي نتائج اختبار هذا الفرض علي النحو التالي:
جول (٥) نتائج تحليل الإنحدار التدريجي لأهم المتغيرات المؤثرة على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية.

VIF	Tol	Sig.	T	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات	
				Beta	Std. Error		
2.246	0.445	0.001	3.318	0.237	0.085	0.284	X ₁
1.848	0.541	0.005	2.843	0.184	0.064	0.181	X ₂
2.566	0.390	0.000	4.233	0.323	0.063	0.267	X ₄

الثابت (a) =
معامل الارتباط المتعدد R = 0.744
معامل التحديد R² = 0.554
معامل التحديد المعدل R² Adjusted = 0.545
قيمة اختبار "F" = 11.081
عند مستوى معنوية = 0.001

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية، حيث بلغت قيمة F (61.081) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من 5% ، وبالتالي فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (Y1) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.744)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R²) بلغت (0.554)، وهذا

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

- يعنى أن المتغيرات المستقلة (هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي) تفسر ما مقداره 55.4% من المتغير التابع (آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية).
- ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (١٠) وكذلك قيمة (Tolerance) أكبر من (٠,١) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج.
- وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد أهم المتغيرات المستقلة والتي تؤثر معنوياً على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية، مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وتمثل بمستوي معنوية (0.001)، وكذلك محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.005)، وكذلك مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.067) وأيضاً التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.000).
- وتكون معادلة انحدار X على Y كما يلي:

$$Y=a+b_1X_1+b_2X_2+b_4X_4$$

$$Y= 0.674+ 0.284X_1 +0.181X_2+ 0.267X_4$$

- وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض القائل بأنه "لا يوجد تأثير لهيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير لهيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية"
- ١- "لا يوجد تأثير معنوي لدور المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي على الرقابة على المال العام"

ويوضح الجدول رقم (٦) نتائج تحليل الانحدار لأهم المتغيرات المؤثرة على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي وذلك على النحو التالي:

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية (GFMIS)

جدول (٦)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأهم المتغيرات المؤثرة على الرقابة المالية على المتحصلات
والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي

VIF	Tol	Sig.	T	المعاملات	المعاملات غير		المتغيرات	
				المعيارية	Std.	B		
				Beta	Error			
1.848	0.541	0.000	3.584	0.282	0.079	0.282	محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية	X2
2.550	0.392	0.013	2.504	0.231	0.074	0.184	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية	X3

الثابت (a) = 1,137
معامل الارتباط المتعدد R = 0.583
معامل التحديد R2 = 0.340
معامل التحديد المعدل R2 Adjusted = 0.327
قيمة اختبار "F" = 25,381
عند مستوى معنوية = 0.01

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي ، حيث بلغت قيمة F (25.381) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من 5% ، وبالتالي فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (Y2) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار ، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.583)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.340)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومية) تفسر ما مقداره 32.7% من المتغير التابع (الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي).
- ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (١٠) والتفاوت (Tolerance) أكبر من (٠,١) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج.
- وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد أهم المتغيرات المستقلة والتي تؤثر معنوياً على الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي ، مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وتتمثل بمستوي معنوية (0.018)، وكذلك محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.000)، وكذلك مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.013) وأيضاً التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.501).

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية (GFMIS)

- وتكون معادلة انحدار X على Y كما يلي:

$$Y=a+ b_2X_2+b_3X_3$$

$$Y=1.637 +0.282X_2 + 0.184X_3$$

- وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض القائل بأنه "لا يوجد تأثير معنوي لدور المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي على الرقابة على المال العام"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه "لا يوجد تأثير معنوي لدور المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي على الرقابة على المال العام".
- ٢- لا يوجد تأثير معنوي لهيكل نظام المعلومات المحاسبية على المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي.
- ويوضح الجدول رقم (٧) نتائج تحليل الانحدار لأهم المتغيرات المؤثرة على المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي وذلك على النحو التالي:

جدول (٧)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأهم المتغيرات المؤثرة على المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي

VIF	Tol	Sig.	T	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات	
				Beta	Std. Error		
2.246	0.445	0.000	3.554	0.283	0.090	0.319	X1 مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية
2.566	0.390	0.002	3.102	0.264	0.066	0.205	X4 التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية

الثابت (a) = ١,٣١٣
معامل الارتباط المتعدد R = 0.667
معامل التحديد R2 = ٠,٤٤٥
معامل التحديد المعدل R2 Adjusted = ٠,٤٣٤
قيمة اختبار "F" = ٣٩,٤٧٢
عند مستوى معنوية = 001.

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية، حيث بلغت قيمة F (39.472) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من 5%، وبالتالي فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (Y3) والنتائج لها دلالة مما يساعدنا في اتخاذ القرار، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.667)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.445)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي) تفسر ما مقداره

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

44.5% من المتغير التابع (المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي).

- ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (١٠) والتفاوت (Tolerance) أكبر من (٠,١) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج.
 - وتوضح نتائج تحليل الانحدار المتعدد أهم المتغيرات المستقلة والتي تؤثر معنوياً على المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي، مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وتتمثل بمستوي معنوية (0.000)، وكذلك محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.301)، وكذلك مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.064) وأيضاً التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوي معنوية (0.002).
- وتكون معادلة انحدار X على Y كما يلي:

$$Y=a+b_1x_1+b_4x_4$$

$$Y=1.313 + 0.319X_1 + 0.205X_4$$

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض القائل بأنه "لا يوجد تأثير لهيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي على المحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير لهيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي على آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة في الوحدات الحكومية".

٣- "لا يوجد تأثير جوهري ذات دلالة إحصائية بين هيكل نظام المعلومات المحاسبية والمحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي".

ويوضح الجدول رقم (٨) نتائج تحليل الانحدار لأهم المتغيرات المؤثرة على المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي وذلك على النحو التالي:

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات
المالية الحكومية (GFMIS)

جدول (٨)

نتائج تحليل الانحدار التدريجي لأهم المتغيرات المؤثرة على المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي

VIF	Tol	Sig.	T	المعاملات غير المعيارية		المتغيرات	
				Beta	Std. Error		
1.848	0.541	0.000	3.848	0.301	0.083	0.318	محددات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية X2
2.550	0.392	0.003	3.022	0.277	0.077	0.233	مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية X3
الثابت (a) = ١,٤٣٠ معامل الارتباط المتعدد R = 0.591 معامل التحديد R2 = 349 معامل التحديد المعدل Adjusted R2 = 336 قيمة اختبار "ف" = ٢٦,٤٤٩ عند مستوى معنوية = 001.							

(المصدر: نتائج التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة)

من الجدول السابق يتضح الآتي:

- معنوية النموذج المستخدم ككل في اختبار المتغيرات المستقلة التي تؤثر على المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي ، حيث بلغت قيمة F (26.449) بمستوى معنوية (0.001) وهي أقل من 5% ، وبالتالي فإن النموذج صالح للتنبؤ بقيمة (Y4) والنتائج لها دلالة مما يساعدا في اتخاذ القرار ، أما فيما يتعلق بالقوة التفسيرية فإنه من الملاحظ أن قيمة معامل الارتباط المتعدد (R) بين المتغيرات المستقلة والتابعة بلغ (0.591)، والمساهمة النسبية لها والتي يعكسها معامل التحديد (R2) بلغت (0.336)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة (هيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي) تفسر ما مقداره 33.6% من المتغير التابع (المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي).
 - ونتيجة لما سبق، فإن عامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير أقل من (١٠) والتفاوت (Tolerance) أكبر من (٠,١) لكل متغير، مما يعني أنه لا توجد علاقة خطية متعددة بين المتغيرات التوضيحية بحيث يمكن للباحث الاعتماد على نتائج هذا النموذج.
 - المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي، مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية وتتمثل بمستوى معنوية (0.364)، وكذلك محدثات تشغيل نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوى معنوية (0.000)، وكذلك مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوى معنوية (0.003) وأيضاً التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي في الوحدات الحكومية بمستوى معنوية (0.661).
- وتكون معادلة انحدار X على Y كما يلي:

$$Y = a + b_2X_2 + b_3X_3$$

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

$$Y = 1.430 + 0.318X_2 + 0.233X_3$$

وفي ضوء النتائج السابقة نرفض الفرض القائل بأنه "لا يوجد تأثير لهيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي على المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبية الحكومي"، ونقبل الفرض البديل القائل بأنه "يوجد تأثير لهيكل نظام المعلومات المحاسبية بالوحدات الحكومي على المحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية في ضوء نظام المعلومات المحاسبية الحكومي".

حادى عشر: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية والعلمية الآتية:

١- النتائج النظرية

- أ. تعددت تعريفات الرقابة إلا أنها جميعها تتفق في كونها وسيلة لحماية وصيانة الممتلكات العامة للدولة وذلك من خلال الالتزام بمجموعة من الإجراءات تنفذ تحت مظلة التشريعات الحاكمة.
- ب. تعددت أنواع الرقابة المالية وهذا لا يعني إستقلالية كل نوع من أنواعها ويجب التكامل بين أنواع الرقابة وتحقيق الهدف منها.
- ج. يجب الإلتزام بمعايير الرقابة العليا والهيئات التنظيمية التابعة لها لضمان جودة عملية الرقابة من خلال الأجهزة الرقابية داخل الدولة وتعكس الرقابة المالية بوضعها الحالي التداخلات وضع اعدادات في الاقتصاد بصوره غير مفعله .
- د. عدم التفعيل الكامل لبعض أجهزة الرقابة المالية لمعايير الأنتوساى وتبين وجود بعض التحديات الواجب اتباعها.
- هـ. يساعد تطبيق معايير المحاسبة الحكومية الدولية من مصداقية وشفافية عرض القوائم المالية، وجودة التقارير المالية الحكومية فى الجهات الإدارية الحكومية.
- و. زيادة أهمية نظم الرقابة الداخلية لكبر حجم الوحدات الحكومية وتعقد عملياتها وصعوبة الأتصال بين المستويات الإدارية
- ز. من أهداف أجهزة الرقابة العليا هو تطوير نظام الرقابة الداخلية بالوحدات الحكومية للحد من سوء إستخدام مواردها.
- ح. ضرورة تصميم الضوابط الرقابية التي تكفل الحماية لنظام الرقابة الداخلية.
- ط. يعد تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية أحد الأساليب الذي ساعد في علاج أوجه القصور في النظام المحاسبى الحكومي.
- ي. يحقق نظام إداره المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) فعالية الضوابط الرقابية المالية عن ما سبق في النظام التقليدي لكى تعكس حركة الموقف المالي بمنتهى الوضوح .
- ك. يعمل نظام إداره المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على تفعيل الدور الرقابي على التطبيقات الإلكترونية من حيث الرقابة على المدخلات والرقابة على تشغيل البيانات والرقابة على المخرجات.
- ل. ضرورة ربط نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) بالجهاز المركزي للمحاسبات تحقيقا للتكامل في أعمال الرقابة.
- م. تطوير نظم المعلومات المحاسبية فى الجهات الإدارية الحكومية من أهم متطلبات تطبيق نظام المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

- ن. من الآثار لميكنة نظام المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على نظام المعلومات المحاسبي الحكومي تفوقه بمراحل آثاره السلبية.
- س. يساعد تطبيق نظام المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) معلومات مفيدة في إتخاذ القرار المناسب لمتخذى القرار الحكومي.
- ع. ى- يعتبر تطبيق نظام المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) أحد الأساليب الحديثة الذى ساعد فى علاج أوجه القصور فى النظام المحاسبي الحكومي، وأثارها فى زيادة الثقة فى المعلومات الحاسبية الواردة بالتقارير المالية.

٢- نتائج الدراسة الميدانية

- أ- وجود إختلافات بين آراء المستقصى منهم حول محددات نظام المعلومات المحاسبي فى الوحدات الحكومية وفقاً للخصائص الديموجرافية التى تتمثل فى الفئة الوظيفية.
- ب- وجود إختلافات بين آراء المستقصى منهم حول محاور الرقابة على المال العام فى الوحدات الحكومية وفقاً للخصائص الديموجرافية التى تتمثل فى الفئة الوظيفية.
- ج- وجود علاقة إرتباط بين تطبيق نظام المعلومات المحاسبي فى الوحدات الحكومية (والمتمثلة فى مدخلات، محددات تشغيل، مخرجات، التغذية العكسية لنظام المعلومات المحاسبي فى الوحدات الحكومية) والرقابة على المال العام (والمتمثلة فى آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة فى الوحدات الحكومية، الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية، والمحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام، والمحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية فى ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي).
- د- وجود تأثيراً معنوياً لهيكل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني وآليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة فى الوحدات الحكومية.
- هـ- وجود تأثيراً معنوياً لدور المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية فى ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي على الرقابة على المال العام.
- و- وجود تأثيراً معنوياً لهيكل نظام المعلومات المحاسبية والمحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام فى ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي.
- يوجد تأثير جوهري ذات دلالة إحصائية لهيكل نظام المعلومات المحاسبية والمحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية فى ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي.
- وجود تأثيراً معنوياً للرقابة على المال العام التى تتمثل آليات تنفيذ الرقابة المالية على الأموال العامة فى الوحدات الحكومية، الرقابة المالية على المتحصلات والمدفوعات الإلكترونية، والمحددات الأساسية لبناء وتقييم نظام الرقابة على المال العام، والمحددات الأساسية لإعداد للحسابات الختامية فى ضوء نظام المعلومات المحاسبي الحكومي.

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

ثاني عشر: توصيات الدراسة

في ضوء دلالات ونتائج الدراسة، توصى الباحثة

- 1- تحديث وتفعيل التشريعات الرقابية لتواكب التقدم المستمر في المجالات المختلفة ومعالجة القصور فيما يحقق حسن استخدام المال العام والرقابة عليها.
- 2- ضرورة تفعيل دور الرقابة قبل التنفيذ (الرقابة السابقة أو الرقابة الوقائية)، لأنها تساعد في التقليل من إهدار المال العام .
- 3- ضرورة وضع إطار قانوني يحدد شكل التعاون بين أجهزة الرقابة وبعضها، لتحسين فعالية الرقابة المالية.
- 4- ضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية، باعتبارها أهم مكون من مكونات نظام الرقابة الداخلية.
- 5- ضرورة تطوير الضوابط الرقابية اللازمة، لتلافي مشاكل الرقابة الداخلية الناتجة عن تطبيق نظام ميكنة النظام المحاسبي الحكومي.
- 6- ضرورة تطوير التشريعات واللوائح المصرية بما يتوافق مع نظام الميكنة نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في العمل المحاسبي الحكومي، حتى لا تكون التشريعات القائمة معوقات للتطوير.
- 7- ضرورة تطوير نظام الموازنة العامة للدولة لتمكين من تحقيق متطلبات الرقابة المحاسبية على المال العام.
- 8- ضرورة تفعيل دور الرقابة بغرض وقف الانحرافات المالية المخالفة للقواعد والأحكام المالية.
- 9- ضرورة تطوير أهداف النظام المحاسبي الحكومي لتحقيق الاتساق مع تطبيق نظام إدارة المالية الحكومية (GFMIS).
- 10- يتطلب تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) الإلتزام بتوصيات الإنتوساى لتعزيز جودة التقارير المالية الحكومية وزيادة فعالية الرقابة.
- 11- يساعد نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في توفير المعلومات المحاسبية الحكومية في التوقيت المناسب مما يعزز نطاق الإفصاح .
- 12- نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) دور مهم في الأنظمة الرقابية مثل الجهاز المركزى للمحاسبات والجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء، بجانب التنسيق المعلوماتى بين وزارة المالية و وزارة التخطيط، وإمكانية الاستفادة منه فى المنظومة الضريبية وإصلاح الخلل من التهرب الضريبى.

ثالث عشر: الدراسات المستقبلية:

تقترح الباحثة المجالات التالية كنقاط بحثية مستقبلية

- 1- أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على المنظومة الضريبية للحد من التهرب الضريبى.
- 2- أثر تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) على المراجعة الداخلية فى الوحدات الحكومية .

محددات تقييم الرقابة المالية على المال العام في ضوء نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS)

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- ١- أحمد، أحمد العيسوي فؤاد، (٢٠٢٠)، " أثر تطبيق نظام معلومات إدارة مالية الحكومة (GFMIS) على فعالية الرقابة المالية: دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٢- بدوى، أحمد أبو الفتوح تميم، (٢٠١٩)، " دراسة تحليلية لإمكانية تطبيق معايير المراجعة الحكومية الدولية في البيئة المصرية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة أسيوط.
- ٣- تغلب، سوزان عبد المحسن، (٢٠٢٠)، " دراسة تحليلية لأهم اتجاهات تطوير نظام المحاسبة الحكومية في ضوء مبادئ الحوكمة باستخدام برنامج (GFMIS) دراسة حالة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
- ٤- حافظ، سماح طارق أحمد، (٢٠٢١)، " الدور المعدل للتدريب في العلاقة بين استخدام نظام إدارة معلومات مالية الحكومية دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد الخامس والعشرين، العدد الثاني، ص ص ٣٢٠-٣٧٠.
- ٥- الجيار، هدى حامد أحمد، (٢٠٢١)، " دور الرقابة الداخلية في تحسين خطة التدفقات النقدية في ظل استخدام الحكومة لبرنامج GFMIS"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها.
- ٦- عبد العزيز، حمدي نجيب، (٢٠٢٠)، " تقييم فاعلية النظام المحاسبي الحكومي في ظل تطبيقات أوراكل بالتطبيق على جامعة مدينة السادات"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- ٧- عطية، هناء ثروت رشاد محمد، (٢٠٢٠)، " تطوير آليات النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات ذات الطابع الخاص لتحقيق كفاءة وفعالية الرقابة الإدارية في ظل نظام محاسبة المسئولية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٨- على، خالد محمد، (٢٠٢٠)، " دور نظم المعلومات المحاسبية في تدعيم الرقابة المالية- في القطاع الحكومي بليبيا"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
- ٩- محمد، مؤمن فرحات السيد، (٢٠٢١)، " أثر تطبيق نظام GFMIS على خصائص المعلومات المحاسبية كمدخل لتحسين جودة التقارير المالية: دليل تطبيقي من وزارة المالية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لإتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، المجلد العاشر، العدد الأول، ص ص ٢٨٠-٣٧٦.
- ١٠- كمال، إيريى أكرم، (٢٠٢١)، " مدى تطابق إجراءات الرقابة المالية في النظام المحاسبي الحكومي بمصر لمبادئ الأجهزة العليا للرقابة المالية"، مجلة البحوث المالية التجارية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، المجلد الثاني والعشرون، العدد الأول، الجزء الثاني، ص ص ٦٢-٨١.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

- 1- Ogbonna, N., and Ojeaburu, F.,(2021)," The Impact of Government Integrated Financial Management Information System (GIFMIS) on Economic Development of Nigeria" West African **Journal of Business and Management Sciences**, ,Vol.4 No ,PP. 313-336.
- 2- Yaokumah, W., (2020), Integrated Financial Management Information System Project Implementation in Ghana Government Ministries, **International Journal of Information Technology Project Management**, Vol. 11, Issue 1.